السياسة الاستيطانية الفرنسية وتأثيرها على الاقتصاد التونسي

The French colonial settlement policy and its impact on the Tunisian economy

1– ليلى بوجلال*، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف (الجزائر)

Leila.histoir25@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022 /11/16 تاريخ القبول: 2023 /04/02 تاريخ النشر: 2023 /06/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الإستيطان الفرنسي في تونس، فالملاحظ أن فرنسا بعد فرض الحماية على تونس عام 1881 ما لبثت أن فرضت سيطرتها على كل الإدارات التونسية وتعدت سيطرتها المجال السياسي والعسكري والاقتصادي وحتى الاجتماعي، وعليه كانت تحتاج لتطبيق خطتها هذه للعنصر الفرنسي، ونظرا لقلة هذا الأخير في تونس بالمقارنة مع الجنسيات الأوروبية الأخرى لجأت فرنسا إلى تشجيع الهجرة والاستيطان الفرنسي والأوروبي بتونس، وبناءا على هذا طرحت إشكاليتي حول تأثير سياسة الإستيطان الفرنسية على الإقتصاد التونسي، وأهم الإجراءات الفرنسية لتشجيع الإستيطان. وخلصت الدراسة إلى التحدث عن تلك القوانين التي صاغتها فرنسا لأجل الإستيطان، كذلك تحدثت عن تشجيعها على الاستعمار الحر في المجال الاقتصادي. ومدى تغير التركيبة السكانية لتونس، وهجرة أهالي تونس الداخلية والخارجية، وكذا تأثر الإقتصاد التونسي الذي ربط بفرنسا.

كلمات مفتاحية: الهجرة، الاستيطان، التجنيس، الاستعمار الحر، الاقتصاد.

*- المؤلف المرسل

Abstract:
It is noticeable that France, after imposing protection on Tunisia in 1881, soon imposed its control on all Tunisian administrations, and therefore it needed to implement this plan for the French component, and due to the lack of the latter in Tunisia compared to other European nationalities, France resorted To encourage French and European immigration and settlement in Tunisia, and based on this I raised my problem about the impact of the French settlement policy on the Tunisian economy. and the most important French measures to encourage settlement. The study concluded by talking about those laws formulated by France for settlement, as well as its encouragement of free colonization in the economic field. And the extent of the change in the demographics of Tunisia, the migration of the people of Tunisia internally and externally, as well as the impact of the Tunisian economy, which was linked to France.
Keywords: immigration, settlement, naturalization, free colonization, economy.

- **مقدمة:**

تمكنت فرنسا من بسط سيطرتها على تونس وإخضاعها لنظام الحماية بموجب معاهدة باردو سنة 1881، سارعت إلى تنفيذ مخططاتها والسيطرة على السياسة والإدارة والاقتصاد والأمن. ومما لا شك فيه أن كل بلد تحتله إلا وتخضعه لنظام معين يتماشى وفق معايير دقيقة مدروسة سابقا، فإذا كان احتلالها للجزائر احتلالا عسكريا مباشرا، فإنه في تونس لم يلبث أن كان في البداية مجرد حماية غير مباشرة مبقية على نظام حكمها الحسيني، لكن سرعان ما غيرت من سياستها هذه مع مرور سنوات الحماية لاستعمار مباشر، وشجعت بذلك على ما يعرف بـ الاستعمار الحر. احتاجت لتنفيذ مخططها هذا لزيادة العنصر الفرنسي على حساب الأهالي التونسيين والأقليات الأجنبية الموجودة آنذاك في تونس، من يهود وايطاليين ومالطيين، كان غرضها من كل هذا تشجيع الاستيطان؛ راحت توسع من سياستها بسن قوانين تخص الأراضي وغيرها من القوانين التي تمس الفرد والمجتمع التونسي، خدمة لمصالحها من جهة، وخدمة للمستوطنين من جهة ثانية. من هنا نطرح الإشكالية التالية: كيف أثرت سياسة الاستيطان الفرنسية على الاقتصاد التونسي خلال فترة الحماية؟ وما هي أهم العوامل التي دفعت بفرنسا لتشجيع الاستيطان الاستعماري في تونس؟ وما هي أبرز الإجراءات التي اتخذتها فرنسا في سبيل تشجيع سياستها الاستيطانية في تونس؟

1. عوامل تشجيع الاستيطان الاستعماري في تونس:

يرجع تنامي ظاهرة الاستيطان في القطر التونسي بعد فرض الحماية الفرنسية سنة 1881 إلى عدة عوامل من بينها:

1.1 العامل الجغرافي: تطل دول شمال إفريقيا على حوض البحر الأبيض المتوسط، ما جعلها تحتل موقعا استراتيجيا هاما يربطها بدول جنوب قارة أوروبا، هذا ما جعلها قبلة للعديد من الجنسيات الأوروبية التي تركزت في معظم مدنه لا سيما الساحلية منها. شهدت تونس على غرار بقية الأقطار المغاربية إلى توافد الأوروبيين إليها بغرض إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع دول الجوار. خاصة من إيطاليا ومالطا وفرنسا[1].

نظرا لموقع تونس المهم وقرب المسافة بين تونس وإيطاليا، وبين تونس وفرنسا بدأت هذه الأخيرة في التفكير جديا في احتلال تونس، فكانت السباقة لذلك فاحتلت تونس بموجب معاهدة باردو عام 1881، بعد اتفاقها مع بعض الدول الأوروبية (إيطاليا، ألمانيا وإنجلترا) وتقديم بعض التنازلات في سبيل تسهيل عملية فرض الحماية في مؤتمر برلين الذي انعقد سنة 1878[2].

1. 2 العامل الديموغرافي: اختلفت المصادر حول تقدير العدد الإجمالي للسكان في تونس، والمرجح أن تعداد التونسيين سنة 1881 كان يقدر بـ مليون ونصف المليون نسمة، بينما عدد الفرنسيين لا يتجاوز20.000 نسمة[3]، وقد كان هذا العدد لا يفي لسد حاجة المستعمر في الجانب الاقتصادي "لأنه كان بحاجة لتوفير اليد العاملة"، هذا النقص كان سببا في استقدام اليد العاملة الأجنبية، والأهم من ذلك أن ضعف الكثافة السكانية في تونس أتاح توسع الحركة الاستيطانية الفرنسية وحفز سلطة الحماية على استقطاب المعمرين وتركيزهم بالأرياف. والمعلوم أن نسق النمو الديموغرافي بدأ يرتفع مع بداية القرن 20م، حيث بلغ عددهم سنة 1911 حوالي 1,740000 نسمة و2,000939 نسمة سنة 1921، وتعزى هذه الزيادة إلى انخفاض معدل الوفيات وتزايد نسبة المهاجرين من المستوطنين

---

[1] - F. Vermane, **notre protectorat tunisien** (première partie), Poitiers française d'imprimerie et de librairie, Lyon, 1898, p13.

[2] - Paul Leroy-Beaulieu, **l'Algérie et la Tunisie**, librairie Guillaumin et g[ie], Paris, 1887, p305.

[3] - F. Vermane, Op.Cit, p16.

الأجانب[1]، وتشير مصادر أخرى أن عدد الأوروبيين عند توقيع معاهدة الحماية لم يكن يفوق العشرة آلاف نسمة، غير أنه أصبح مع مرور الوقت خاصة سنة 1946 حوالي 239,549 ألف نسمة منهم 140 ألف فرنسي[2].

بالنظر إلى الأرقام الموجودة في المصادر يلاحظ تزايد عدد المستوطنين الفرنسيين وبأعداد كبيرة في كل عقد، رغم الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية التي سادت الفترة الممتدة من احتلال تونس حتى نهاية الحرب العالمية الثانية(1881-1945)، أيضا تزايد عدد المستوطنين الايطاليين[3] ،حتى احتلال إيطاليا للقطر الليبي عام 1911، ثم أصبحت الزيادة محدودة في عدد المهاجرين الإيطاليين إلى تونس، وتفسير هذا أن إيطاليا كانت تطمح في احتلال تونس، وباحتلالهم ليبيا توجهت الهجرات الايطالية نحو ليبيا، كذلك توقف المالطيون عن الهجرة نحو تونس بسبب ظروف مالطا أثناء الحرب العالمية الأولى، ويرجع سبب وجود هذه الجنسيات الأوروبية في تونس والاستيطان بها للعامل الجغرافي"قرب مالطا لتونس، والسياسي رغبة فرنسا وايطاليا في احتلال تونس"[4]

2. الإجراءات الفرنسية لتشجيع السياسة الاستيطانية في تونس:

إن سياسة الاستيطان الفرنسي في تونس منذ بداية الحماية اتخذت مسارا مختلفا عن سياسة فرنسا عند احتلالها للجزائر، فبعد فرض حمايتها على تونس شجعت على:

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005، ص 45.

[2]- علي الهلوان، **تونس الثائرة**، لجنة تحرير المغرب العربي، مصر ، 1954، ص 16.

[3]- لمعلومات وتفاصيل أكثر حول المستوطنين الايطاليين في تونس. ينظر:

Ficaya Pierre, **le peuplement italien en Tunisie**, thèse doctorat, les presses modernes imprimerie, paris, 1931, pp. 6-15

[4]- عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي المغرب العربي**- فلسطين- الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص 41-42.

2. 1 الهجرة: سعت الإقامة العامة الفرنسية جاهدة على التأسيس الفعلي لسياسة الهجرة واستعمار الأراضي، ورعاية شؤون المهاجرين وخلق فرص عمل لهم في القطاعات المربحة في تونس[1]، وعلى الرغم من وجود إحصائيات رسمية تؤكد وجود هجرات ثابتة نحو تونس، إلا أن العديد من المصادر تقللها، هؤلاء المهاجرون الذين كانوا فيما مضى يفضلون البلدان الأجنبية على المستعمرات الفرنسية، لأسباب يمكن القول عنها اجتماعية أكثر منها سياسية[2]، وبالرغم كذلك من التسهيلات التي كفلتها لهم الحكومة الفرنسية في تونس، فإن نظام الاستعمار الحر الذي استحدثته فرنسا في القطر التونسي لم يشجع سوى عدد محدود من الفرنسيين على الهجرة إلى تونس، وظل الايطاليون محتفظين بالأغلبية الساحقة بين الأوروبيين في تونس، ويمكن تفسير ذلك ضمن هذه الاحتمالات:

_ أن تونس لا توفر مجالا اقتصاديا هاما يضاف إلى استثمارات المستوطنين أكثر مما يوفره الاقتصاد الجزائري وربما أقل منه بكثير.

_ إن سياسة الاستعمار في الجزائر أضمن لهم في الاستقرار والاستثمار من سياسة الحماية في تونس.

_ أن المستوطنين الفرنسيون والأوروبيون قد فتحت أمامهم في نهاية القرن 19 م وبداية القرن 20 م مجالات للاستثمار في مناطق عديدة، بينما كانت محدودة في النصف الأول من القرن 19 م، ولكن هذا لا يقلل من سيطرة المستوطنين وانتزاعهم الأرض واستغلالها في تونس، ومع تغيير سياستها من الاستعمار الحر إلى الاستعمار الرسمي، ونظرا لقلة عدد سكان تونس، استوجب عليها ملء الفراغ بالهجرة الفرنسية وموازنة الهجرة الايطالية في تونس[3].

إستنادا لهذه المعطيات انفرد المستوطنون وفي مقدمتهم أصحاب الرأسمال والأعمال بالنفوذ الاقتصادي والسياسي ووظفوا دواليبه لخدمة مصالحهم، فقد احتكروا جل المقاعد النيابية بالمجالس التمثيلية، كما سيطروا كذلك على الصحف والجمعيات المهنية، هكذا تحول المستوطنون إلى مجتمع

---

[1]- Khalifa Chater, les mouvements migratoires entre la France et la Tunisie aux XIXe-XXe siècles: la dichotomie du langue, **cahiers de la méditerranée**, n 54, 1, mots et migrations, actes du colloque de grasse novembre 1996, France, 1997 , p 44.

[2]- Joseph Chailley Bert**, la Tunisie et la colonisation Française**, Léon Chailley éditeur, Paris, 1896, p 9-10.

[3]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 36-37.

منظم يتحكم في وسائل التأثير السياسي والاقتصادي، ويوجه الخيارات التي تمس شؤون البلاد ومستقبلها[1].

2.2 التجنيس: لم تقف الحكومة الفرنسية عند هذا الحد في تشجيعها للاستيطان، بل لجأت إلى سياسة أخرى، حيث شهدت تونس قرارات ومراسيم لا تمس هويتها الثقافية وحسب، وإنما الهوية الوطنية لأفرادها عن طريق ما سمي بسياسة التجنيس الفردي والجماعي بالقرارات الصادرة سنوات1887 و1889 و1897 و 1914، التي تعطي تسهيلات لأهالي تونس الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية[2].

اعتمدت فرنسا على هذين النوعين من السياسة لتثبيت أقدامها أكثر والتغلغل في تونس، فسنت في بادئ الأمر قانون التجنيس في 20 ديسمبر 1923[3]، والذي أصبح ساري المفعول بداية من 01 جانفي 1924[4].

وفي الحقيقة لم يكن هذا القانون أكثر من أداة لاستمالة الطوائف المتعايشة بتونس لصالح السياسة الفرنسية، وأيضا مدخلا عمليا للمساس بهوية التونسيين ومعنوياتهم. فكما ارتبط مشروع الإدماج في الجزائر باسم كريميو. فإن موضوع التجنيس في تونس غالبا ما يرد إلى "إميل مورينو" هو نائب قسنطينة خلال العشرينات، ومن الذين كان لهم إسهام كبير في صياغة واستصدار أغلب المراسيم التي نظمت مشاريع التجنيس وحددت شروطه، هذا الذي مثل دورا مهما خلال العشرينات وبداية الثلاثينات، وذلك باستصداره عدة مراسيم تقنن وتنظم باسمه مادة التجنيس[5] ، فمنذ أواخر 1921 سعت لتطبيق قوانين جديدة للجنسية، فقد ألحق الأجانب في تونس بالجنسية الفرنسية وجردوا من الرعوية التونسية، ومن شروطها أنه من كان جدهم من مواليد تونس يمكنه الحصول على الجنسية

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 46.

[2]- محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014، ص 21.

[3]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 92.

[4]- محمد بوطيبي، "التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية 1881_1956"، **مجلة أبعاد**، مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية، جامعة وهران (الجزائر)، ع 07، 2018، ص 218.

[5]- أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 184-185.

الفرنسية وذلك بموجب قانون 8 نوفمبر1921، ما لبث الفرنسيون أن أصدروا قانونا آخر في20 مارس1923 منحوا بموجبه الجنسية لكل من يطلبها ويظهر عواطف فرنسية "أول من حاولت فرنسا استمالتهم لصالحها وتجنيسهم هم اليهود والايطاليون والمالطيون لأنهم الفئة الغالبة المشكلة للمجتمع التونسي، وهذا لخلق نوع من التمييز بينهم وبين التونسيين وخلق مجتمع فرنسي متنوع"[1] ، ولا جدوى من العودة للأسباب التي دفعت سلطات الحماية إلى وضع سياسة التجنيس في تونس، وبسبب قلقهم من الخطر الايطالي والخطر المحلي، سنوا قوانين تسهل منح الجنسية الفرنسية لنخبة الجاليات الإيطالية واليهودية والمالطية والتونسية. هدفت هذه السياسة إلى زيادة عدد الفرنسيين في تونس المهددين في وجودهم بسبب الهجرة الإيطالية القوية. في الواقع ظل الإيطاليون الأكثر عددًا حتى بداية الثلاثينيات[2]، (في عام 1931 كان هناك 91.200 إيطاليا و91450 فرنسيًا في تونس) .

ارتفع عدد المجنسين في فترة العشرينات والثلاثينات بسبب التسهيلات القانونية في منح الجنسية للتونسيين منها: اشتراط معرفة اللغة الفرنسية، أما بالنسبة لليهود التونسيين اشترطت بلوغهم سن الواحد والعشرين. كان يشترط كذلك على التونسيين الأداء الطوعي للخدمة العسكرية الفرنسية البرية والبحرية، أو الحصول على الشهادات والأوسمة، أما التونسيون المتزوجون بأجنبيات فرنسيات أو من جنسيات أخرى، اشترط عليهم أن يكونوا مسجلين في محاكم سلطة الحماية، وممن قدموا خدمات هامة للدولة الفرنسية[3].

وعليه فقد شمل التجنيس في بعض الأحيان كل أفراد الأسرة (التجنيس الجماعي)، وتعتبر الطبقة البرجوازية المتعلمة باللغة الفرنسية أكثر الفئات إقبالا على الجنسية الفرنسية، إضافة إلى الفئات الأخرى التي كانت تربطها مصالح مع الاستعمار الفرنسي وأصحاب الوظائف الهامة في الإدارة الفرنسية[4]. منحت الحكومة الفرنسية جملة من الامتيازات تمثلت في زيادة مرتبات كل مسلم يريد أن يصبح فرنسيا، ثم رأت أن تدفع نحو تشجيعات أخرى، إذ سعت إلى استصدار فتاوى من كبار المشايخ

---

[1]- Fayçal Elghoul, "le Français de Tunisie et l'autre dans les années 1920_1930", **cahiers de la méditerranée**, université Nise, centre de la méditerranée moderne et contemporaine, n 66, sophia, 2003, p 8.

[2] - B. N. F**, le petit matin** 26 novembre 1926. France.

[3]- الجيلاني الفلاح، **الشعب التونسي والتجنيس**، مطبعة العرب تونس، 1924، ص 41-54.

[4]- محمد بوطيبي، التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة...، المرجع السابق، ص 219-220.

والمفتيين[1]، تعتبر التجنيس كأمر غير مخالف للدين، مادام المسلم الفرنسي سيظل يصلي ويصوم ويحج إلى بيت الله الحرام، وهو ما سوف يخفف على التونسيين عناء التجنيس[2].

الملاحظ أن موقف الفرنسيين في تونس اتجاه سياسة التجنيس كان واضحًا، إذ انتقدوا بشدة مؤيدي هذه السياسة التي اعتبروها كارثية على مستقبل المستعمرة الفرنسية الأصلية، كما أثار موضوع التجنيس جدالا واسعا، وحملات صحفية من الفرنسيين خاصة من قبل اليمين واليمين المتطرف، حيث اعتبروا هذه السياسة تهديدًا خطيرًا لروح الأمة الفرنسية قبل كل شيء، خشية الاختلاط والتداخل مع العنصر المتجنس. المسلمون واليهود كانوا الهدف الأساسي لهجمات أعداء هذه السياسة، كانوا يعتبرون فرنسيين من الدرجة الثانية، تم منعهم من التمتع بنفس المزايا التي يتمتع بها الفرنسيون الأصليون، وبالطبع تم استنكار هذه الأنانية وهذا التحيز من قبل المتجنسين الجد[3].

2. 3 الاستعمار الحر: تشير كلمة استعمار لغويا إلى معنى الاعمار، أما المعنى السياسي لهذه الكلمة فإنه يعني استعباد الشعوب من قبل المستعمرين، ذلك أن واقع الاستعمار يتميز بأنماط معينة منها: الاستعباد، السيطرة، ثم الاستغلال. وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول بأن الاستعمار كحركة سياسية توسعية مستغلة، يتطلع إلى مناطق النفوذ التي غالبا ما تكون مناطق فراغ بالمعنى السياسي والاقتصادي والاجتماعي[4]؛ كما هو الشأن في تونس، حيث أرادت الحكومة الفرنسية من خلال تشجيعها للاستعمار الحر أن تثبت للفرنسيين أن احتلال تونس والاستيلاء على اقتصادها لا يكلفها كثيرا، وثانيا أنها أرادت أن تكسب الرأسمال الفرنسي والطبقة الرأسمالية عن طريق إيجاد مجال جديد للاستيطان الحر، ينشط من خلاله الأفراد والشركات عوضا عن الدولة ولكن تحت رعايتها وحمايتها[5].

تجدر الإشارة هنا أن تونس أثناء فترة الحماية الفرنسية كانت تتكون من تركيبة سكانية مختلفة، كتلة أصلية وهم التونسيون الموجودون في المدن والأرياف، وسكان البدو والأقليات الدينية

---

[1]- الجيلاني الفلاح، المصدر السابق، ص 140-144.

[2]- الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000، ص 84.

[3] - Fayçal Elghoul, Op.Cit, p 8.

[4]- حسن يوسف الملوشي، **الاستعمار**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط2، طرابلس، 1990، ص 7-8.

[5]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 36.

كاليهود. أما الأجانب المسلمين مثل الجزائريين والليبيين، والأقليات الأوروبية من العنصر الايطالي وهو الغالب في تونس والمالطيون واليونانيون، إضافة للاسبانيين والروسيين والسويسريين. أما الكتلة الثانية الأوروبية _الدخيلة_ تضم المستوطنون والمسؤولون الفرنسيون، وتمثل فترة 1920_1930 فترة حاسمة في تاريخ تونس المعاصرة، فهي تمثل فترة تعزيز الحقيقة الاستعمارية وما يرافقها من اضطراب في النظام الاقتصادي والاجتماعي، ومن انهيار وتحلل المجتمع الأصلي والنزوح الريفي وما إلى ذلك[1].

3. تأثير سياسة الاستيطان الفرنسية على الاقتصاد التونسي:

يعد الاستغلال الاقتصادي من أول وأهم دوافع الهيمنة الاستعمارية على البلدان ويهدف إلى ترسيخ الاستعمار وإبقائه فيها، وتحجيم إمكانيات شعبه الاقتصادية لثنيه عن بناء قاعدة صناعية مستقلة، باستثناء تطوير عدد من القطاعات الاقتصادية لتكون أسواقا لتصدير منتجاته وتنشيط تجارته. وفي هذا السياق تميز الاقتصاد التونسي في عهد الحماية بارتباطه الوثيق بالاقتصاد الفرنسي، عن طريق تصديره المواد الخام واستيراده المواد المصنعة. وقد بادرت فرنسا منذ فرض حمايتها على تونس إلى السيطرة على عناصر الإنتاج، وتقديم تسهيلات للفرنسيين والأجانب، مهيأة لهم سبل الاستحواذ على ثروة البلاد في عدد من القطاعات الاقتصادية لتكون أسواقا لتصدير منتجاته وتنشيط تجارته ودخله القومي، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي، إذ شمل التدخل الفرنسي جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، وأفضى ذلك إلى تضييق الخناق على الاقتصاد المحلي وإعادة توزيع الثروة العقارية لصالح أقليات أجنبية دخيلة[2].

وفي هذا السياق يقول الثعالبي: "أنه منذ أن تحولت الحكومة من تونسية إلى فرنسية ومن وطنية إلى مستعمرة، اتجهت السلطة السياسية إلى إقتصاد الاستعمار الفرنسي كي تضعف الاقتصاد التونسي، على رغم ما يجره ذلك من خطر واضح على مصلحة المحتل العسكرية، لأن التنظيمات الاقتصادية لها في الشرق الهيمنة وهو دور ما لبث أن ذر قرنه في تونس"، وعن التنظيمات الاقتصادية التي اتخذتها فرنسا في تونس خدمة للمستوطنين وتشجيعا للاستعمار الحر يقول: "تأسست سنة 1885 غرفة تجارية تلتها غرف أخرى منها الغرف الزراعية. وسنة 1892 أسست الحكومة تحت ضغط الاستعمار مجلس حكومي مؤلف من ممثلي غرف التجارة والزراعة، ومن نواب رؤساء البلديات الفرنسيين، وغدا هذا المجلس الاستعماري سنة 1896 الندوة الاستشارية وتوسعت إطاراته، فتألف هذا المجلس من

[1] - Fayçal Elghoul, Op.Cit, p 1-2.

[2] - وسام هادي عظيم، "السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914"، **مجلة الأستاذ**، جامعة بغداد، العراق، ع 214، 2015، ص 260-261.

ممثلين ينتخبهم الاستعمار الزراعي والصناعي والتجاري، ومن مجمع ثالث هو كل الفرنسيين من غير الفصيلتين السابقتين مثل الموظفين وأصحاب المهن الحرة، وتعدت صلاحياته حدود مصالحه الزراعية والصناعية والتجارية، فأصبح يستشار في المسائل المالية كلما دعت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى زيادة الضرائب على المعمرين الفرنسيين"[1].

وأول خطوة قامت بها الإقامة العامة الفرنسية في تونس في هذا المجال هو إصدار مرسوم في فيفري 1882 يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، وبمقتضاه تم الاستيلاء على مساحات شاسعة وإعادة توزيعها على المستوطنين، ثم لجأت السلطات الفرنسية في خطوتها الثانية لتنفيذ سياستها إلى الاستيلاء على الأوقاف الخيرية ومنحها للمستوطنين، ثم استمرت السلطات الفرنسية في سياسة الاستعمار الرسمي بإجراءاتها المتتالية، وأقدمت على التوسع في أملاك الدولة لتتمكن من إعادة توزيعها على المستوطنين دون أن تخلق لها هذه السياسة مشكلات محلية[2]. وبعد الاحتلال بأربع سنوات أي في عام 1885 صدر مرسوم آخر يقر تنظيم الملكية العقارية، ويسمى بمرسوم "تورنس" نسبة لصاحبه السيد "روبرت تورنس"، طبق هذا النظام في جنوب أستراليا منذ 1858 أي قبل ثلاثين سنة من فرض الحماية على تونس، وكان الفرنسي والسياسي والصحفي والاقتصادي السيد "إيف جيو" أول من روج لمزاياها في فرنسا من خلال سلسلة من المقالات التي نشرها تحديدا سنة 1882 في جريدة العالم، وطبق في تونس منذ 1885 لتنظيم الملكية العقارية بها[3].

وبمقتضى هذا المرسوم يستطيع المالك الجديد لقطعة من الأرض أن يضمن ملكيته بواسطة تسجيلها في محكمة مختلطة أنشئت خصيصا لهذا الغرض، وهي مؤسسة استثنائية تعنى بالنظر في مطالب التسجيل للعقارات المدنية والريفية في مصالح دفتر خانه التي أنشئت خصيصا لذلك، والغرض من التسجيل هو إعطاء الأملاك مفهوما محددا غير قابل للنقض والحد من تداخل الحقوق في الأراضي الممتلكة والأملاك الجماعية[4].

---

[1]- عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1975 ، ص 36.

[2]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 38.

[3] - P. H. X, **la politique française en Tunisie 1854-1891**, librairie Plon, Paris, 1891, p 389.

[4]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 49.

يمكن القول أن كل هذا كان يندرج ضمن محو ملكية السكان وإضفاء الجنسية الفرنسية على الأرض المسجلة فتصبح ملكا للدولة أو تحتفظ بها الدولة للفرنسيين[1]، وحسب الثعالبي: هذا ما جعل العامل أو الفلاح التونسي يعاني حالة من الإقصاء بسبب الامتيازات المتعددة التي حظي بها الأوروبي الفرنسي، بسبب نظام النهب الاستعماري الذي سنته حكومة الحماية عبر مصادرة أراضي الفلاحين التونسين ومنحها للمستوطنين، ونظام فرض الضرائب وغياب العدالة. وهي كلها أدوات حولت الفلاح التونسي من سيد وصاحب أرض إلى مجرد عامل بسيط، بل إلى عبد في إطار ما يعرف بنظام الخماسة. ووضح الثعالبي كذلك كيف أن سياسة الاستعباد العنصرية كانت مقننة من خلال إظهاره لأمر مؤرخ في 04 أفريل 1884 صادر عن ممثل رئاسة الجمهورية الفرنسية بتونس، ينص في فصله الأول على سجن كل من يرفض إنجاز عمل تعهد القيام به، كالخماس أو المستخدم إلى غاية موافقته على الوفاء بالتزاماته والعمل في حقول المعمرين بأجور زهيدة. كما كشف من زاوية أخرى كيف أن البلديات والمؤسسات العمومية تتحالف ضد العامل التونسي لإبقائه في حالة البؤس لضمان مستقبل المعمرين[2]، من جهة أخرى ودائما ضمن سياسة فرنسا الرامية إلى سلب أراضي التونسيين ومنحها للمعمرين، بلغ مجموع الملكيات الأوروبية في تونس نحو 770,500 هكتار وهو ما يعادل ربع الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها ب 3,866000 هكتار، ومع ذلك فإن نصيب الأوروبيين من المنتجات الزراعية بلغ نحو 35% عام 1914 من مجموع الثروة الزراعية، مع ملاحظة أن المنتفعين من تلك النسبة لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص "في حين يعتمد معظم الشعب التونسي في قوته على ثروة بلاده الزراعية".

أصدرت فرنسا مرسوما آخر يخدم مصالحها ومصالح المعمرين في تونس في 13 جانفي 1896 يشوه المبادئ الأساسية التقليدية الخاصة بملكية العقارات التي لا يملكها أحد أو الأراضي الموات، أن الدولة يجب أن تكون مالكة تلك الأراضي وتكون جزءا من أملاكها، كذلك تم مصادرة أراضي القبائل بموجب مرسوم 14 جانفي 1901 وإنشاء لجنة إدارية لتحديد هذه الأراضي ولجنة لدراسة تشريع غايته تحديد وضعها القانوني، كما قامت الحكومة الفرنسية في هذا المجال بإلغاء قرار الوزير الأول الصادر في 01 ديسمبر 1881 الذي يسمح للسكان من القبائل ببيع الأراضي والمناجم والغابات، إذ

---

[1]- عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 97.

[2]- أحمد طرفاوي، "حقائق وخلفيات الظاهرة الاستعمارية في تونس من خلال كتاب تونس الشهيدة للشيخ عبد العزيز الثعالبي"، **مجلة قضايا تاريخية**، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ع 10، 2018، ص 191.

أصدرت الإقامة العامة الفرنسية بتونس أمرا بتاريخ 04 أفريل 1890 يقضي بإدخال الغابات ضمن أملاك الدولة الخاصة، ثم أصدرت أمرا آخر مؤرخا بتاريخ 22 جويلية 1903 يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات[1]، وهذا باستصدار نشرة دورية في 15 أفريل 1895 تمنع فيه كتاب العدل المسلمين من عقد أي سند متعلق بأرض موجودة في أراضي القبائل العربية التي بداخل البلاد قبل الحصول على إذن مسبق من الدولة[2].

لم تقتصر السلطة الفرنسية على اغتصاب أملاك الدولة وأراضي الغابات وأراضي القبائل، بل ذهبت في اعتداءاتها المتوالية إلى أبعد حد فطالت يدها إلى الأوقاف التي تقدر مساحتها ب أربعة ملايين هكتار وهو ربع مساحة البلاد التونسية[3]، تم الاستيلاء على هذه الأراضي أي أراضي الأوقاف أو الحبوس بموجب مرسوم صدر في 22 جانفي 1898[4].

حيث "لم تتوان الحكومة الفرنسية في تونس عن استخدام كل الحيل القانونية والفقهية لإضفاء الشرعية عند الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، وبشكل خاص أراضي الأوقاف التي كانت موقوفة للمساجد وللتعليم، وتحويلها لملكية خاصة للحكومة الفرنسية والمعمرين الفرنسيين على حد سواء". كان من نتائج هذه السياسة التي جعلت الفرنسيين يستولون على قسط كبير من الأراضي الخصبة وجزء وافر من الإنتاج الزراعي، أن عم الفقر بين طبقات الفلاحين وانتشرت البطالة في أوساطهم، مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض المستوى المعيشي وبالتالي انتشار المجاعات بسبب تأزم الوضع[5]. ورغم مرور السنوات وإصدار المراسيم المتوالية للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي، ورغم عدم اهتمام المعمرين في البداية بخدمة الأراضي لاسيما في الريف التونسي، إلا أن هذا لم يمنع من تقدم الزراعة فيما بعد في تونس خاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث شهدت الزراعة الأوروبية بعد سنة 1920 تقدما لا مثيل له، خاصة إنتاج القمح والكروم (الخمور)، والزيت وزراعة الثمار والتين، فقد اتجهت أكثر من أي وقت مضى نحو الزراعات المقامة على أساس المضاربة، والرامية إلى التصدير إلى الخارج وبالخصوص إلى فرنسا. وقد كانت الزيادة في المحاصيل وتحسين الأنواع

[1]- الحبيب ثامر، **هذه تونس** ، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص 43.

[2]- عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 98-100.

[3]- الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 46.

[4]- عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 109.

[5]- الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 49.

المزروعة من أهم مهام المعمرين الذين كانوا حريصين على تعويض التمويلات المكلفة بإنتاجية مرتفعة أكثر فأكثر[1].

لابد من التأكيد على أن الدواعي الأساسية لاحتلال فرنسا لتونس، هو استغلال الإمكانيات المادية المختلفة منها، وتغطية العجز الفرنسي في المواد الأولية والأساسية، وإيجاد منافذ حرة للتجارة، لذلك كانت تحتل تونس المرتبة الثالثة ضمن مستعمرات فرنسا من حيث تغطية تمويلها الخارجي بعد كل من الجزائر والمغرب الأقصى، وذلك بمقدار 256 مليون فرنك فرنسي، في الوقت الذي بلغت فيه وارداتها من الجزائر أكثر من 1,1 مليار فرنك فرنسي من واردات مستعمراتها السبعة عشر، المقدرة بحوالي 2,2 مليار عام 1921، متمثلة أساسا في المواد الاستهلاكية منها: الزيت، القمح، الخمر، المعادن ومواد أخرى، في الوقت الذي احتلت تونس المرتبة الثانية بعد الجزائر بقيمة 298 مليون فرنك عام 1924 من مجموع 4,06 مليار من وارداتها الاستعمارية[2]. ويبدو أنه من أسباب انتعاش التجارة لفرنسا في تونس هو توسيع شبكة الطرق والمواصلات التي تطورت بفضل الإعتمادات والقروض، إذ ما لبثت أن مدت خطوط السكك الحديدية عبر أنحاء البلاد لخدمة المناطق التي توجد فيها مستوطنات زراعية، كما جهزت الموانئ بمعدات حديثة[3].

ويمكن القول أنه من بين أسباب سيطرة فرنسا على إقتصاد تونس وعلى تجارتها الداخلية والخارجية سيطرة تامة، هو تعاونها مع يهود تونس، فقد أدى يهود تونس دورا كبيرا في تمكين الفرنسيين من السيطرة على الاقتصاد التونسي، وكانت قد كافأتهم الحكومة الفرنسية نتيجة مجهوداتهم ودعمهم اللامتناهي للسياسة الفرنسية في تونس بمنحهم الجنسية الفرنسية[4].

ونتيجة لهذه السياسة المتبعة ساءت الأوضاع الإجتماعية بكثير في البلاد التونسية، وساهمت بشكل مباشر في تفقير المجتمع التونسي،كما أدت إلى تنامي ظاهرة النزوح والهجرة بدرجة كبيرة، سواء الداخلية منها من الأرياف باتجاه المدن، أو الخارجية من تونس باتجاه فرنسا وبلدان المشرق العربي

---

[1]- أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر1881-1956**، تع: حمادي الساحلي ، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 131.

[2]- محمد بوطيبي، **الفكر الاجتماعي في تونس في النصف الأول من القرن العشرين 1900-1950** دراسة مقاربة بين الفكر والواقع الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غ. م ، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2014/2013، ص 67.

[3]- وسام هادي عظيم، المرجع السابق، ص 263.

[4]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 33.

وخاصة مصر وسوريا ولبنان، الأمر الذي أدى إلى تغيير جذري في طبيعة الاقتصاد(تغير نشاط الفلاحين إلى عمال في المصانع)[1].

5. خاتمة:

وكخلاصة لما سبق ذكره في دراستي حول السياسة الاستيطانية الفرنسية وتأثيرها على الاقتصاد التونسي يمكن القول:

- أن سياسة فرنسا الاستيطانية في تونس مست الجانب الاجتماعي والاقتصادي بالدرجة الأولى، حيث أنها بتشجيعها على هجرة الأوروبيين لتونس غيرت في التركيبة السكانية، وأصبح عدد المستوطنين يفوق عدد أهالي تونس نفسهم.

- علاوة على ذلك تشجيعها على سياسة التجنيس وتجنيس التونسيين باستصدار القوانين التي تنظم هذه العملية، كان من شأنه خلق شرخ في المجتمع التونسي، هذا الأمر الذي يمس هوية التونسي ودينه الإسلامي، وما انجر عنه من أحداث دامية فيما بعد نتيجة دفن المجنسين التونسيين في المقابر الإسلامية، وهو ما رفضه أهالي تونس.

- كما أن تقديمها لجملة من الامتيازات لهؤلاء المعمرين ساهم بشكل مباشر في استيلائها على الأراضي الخصبة الخاصة بالتونسيين، وتحويل ملكية أصحاب الأراضي واستعبادهم للعمل في أراضيهم كخماسين يحصلون على الخمس فقط.

- وكنتيجة حتمية لهذه السياسة الاستيطانية الفرنسية في تونس أدت إلى تفكك واضح في المجتمع القبلي التونسي، وتجريد التونسيين من ممتلكاتهم، وبالتالي المساهمة بشكل مباشر في تفقير أهالي تونس وتجويعهم، في مقابل ذلك توطين عنصر أوروبي دخيل وتثبيته وجعله جزء لا يتجزأ من الهرم السكاني في تونس.

المصادر والمراجع:

- البهلوان علي، **تونس الثائرة**، لجنة تحرير المغرب العربي، مصر، 1954.

- الجيلاني الفلاح، **الشعب التونسي والتجنيس**، مطبعة العرب، تونس، 1924.

- الملوشي حسن يوسف، **الاستعمار**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط2، طرابلس، 1990.

[1]- إسماعيل العربي، "السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين 1919-1939 تونس والمغرب الأقصى أنموذجا"، **مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية**، جامعة أبو بكر بلقايد(تلمسان)، الجزائر، مج 7، ع 13، 2020، ص 168.

- العربي إسماعيل، "السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين 1919-1939 تونس والمغرب الأقصى أنموذجا"، **مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية**، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)، الجزائر، مج 7، ع 13، 2020.

- الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000 .

- القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر1881-1956**، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

- الشاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية تونس، 2005.

- التميمي عبد المالك خلف، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي المغرب العربي**- فلسطين- الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت1983.

- الثعالبي عبد العزيز ، **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1975.

- بوطيبي محمد، **الفكر الاجتماعي في تونس في النصف الأول من القرن العشرين 1900-1950** دراسة مقاربة بين الفكر والواقع الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غ. م، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2014/2013.

----------، "التجنس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية 1881_1956"، **مجلة أبعاد**، مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية جامعة وهران (الجزائر)، ع 07، 2018.

- داهش محمد علي، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي عمان، 2014.

- طرفاوي أحمد، **"حقائق وخلفيات الظاهرة الاستعمارية في تونس من خلال كتاب تونس الشهيدة للشيخ عبد العزيز الثعالبي"**، **مجلة قضايا تاريخية**، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، الجزائر ، ع 10، 2018.

- مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، بيروت، 1994.

- عظيم وسام هادي، **"السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914"**، **مجلة الأستاذ**، جامعة بغداد العراق، ع 214، 2015.

- ثامر الحبيب، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.

- F. Vermane, **notre protectorat tunisien** (première partie) , Poitiers française d'imprimerie et de librairie, Lyon, 1898.

- Fayçal Elghoul, **le Français de Tunisie et l'autre dans les années 1920_1930**, **cahiers de la méditerranée**, centre de la méditerranée moderne et contemporaine, université Nise (sophia), n 66, 2003.

- Ficaya Pierre, **le peuplement italien en Tunisie**, thèse doctorat, les presses modernes imprimerie, Paris, 1931,

- Joseph Chailley Bert, **la Tunisie et la colonisation Française**, , Léon Chailley éditeur, Paris, 1896**.**

- Khalifa Chater, les mouvements migratoires entre la France et la Tunisie aux XIXe-XXe siècles: la dichotomie du langue, **cahiers de la méditerranée**, mots et migrations, , actes du colloque de grasse novembre 1996, France, n 54, 1997.

- **B. N. F, le petit matin**, 26 novembre 1926, France.

- P. H. X, **la politique française en Tunisie 1854-1891**, librairie Plon, Paris, 1891

- Paul Leroy-Beaulieu, **l'Algérie et la Tunisie**, librairie Guillaumin et g^{ie}, Paris, 1887.